



بيان صحفي
٩ يونيو ٢٠١١

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٩ يونيو ٢٠١١ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٨,٢٥% و ٩,٧٥% على التوالي، والإبقاء على سعر عمليات إتفاقات إعادة الشراء (Repo) عند مستوى ٩,٢٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٨,٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين إرتفاعا شهريا خلال مايو ٢٠١١ مقداره ٠,٢٠% مقارنة بإرتفاع مقداره ١,٢١% خلال أبريل ٢٠١١، مما أدى إلى إنخفاض المعدل السنوي للتضخم العام إلى ١١,٧٩% خلال مايو ٢٠١١ مقابل ١٢,٠٧% خلال أبريل ٢٠١١. وعلى الجانب الآخر فقد إرتفع التضخم الأساسي بنحو ٠,٥٤% خلال مايو ٢٠١١ بعد زيادة بنحو ٠,٨٥% خلال إبريل ٢٠١١، وإرتفع المعدل السنوي للتضخم الأساسي إرتفاعا محدوداً ليصل إلى ٨,٨١% خلال مايو مقابل ٨,٧٦% خلال أبريل. وقد جاءت التطورات الشهرية الأخيرة في كل من الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين والتضخم الأساسي نتيجة زيادات متفاوتة في أسعار المواد الغذائية، وبصفة خاصة على خلفية عدم مرونة آليات العرض بالإضافة إلى الإختناقات في قنوات توزيع السلع بالأسواق. وجدير بالذكر إن إستمرار ذلك الوضع، إضافة إلى الزيادة المحتملة في الأسعار العالمية للمواد الغذائية، سيؤدي إلى زيادة المخاطر المحيطة بالتضخم.

وقد إنكمش الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٤,٢% في الربع الثالث من عام ٢٠١١/٢٠١٠ مقارنة بحجم الناتج في الربع المماثل من العام الماضي مسجلاً أول معدل نمو سنوي سالب في النشاط الإقتصادي منذ إتاحة بيانات الناتج ربع السنوية عام ٢٠٠٢/٢٠٠١، ومن الأهمية الإشارة إلى أنه رغم توقع تحقق إنخفاض ملحوظ في النشاط الإقتصادي في بداية أحداث الثورة إلا أن حجم الإنخفاض الفعلي جاء أكبر مما كان متوقعا وذلك على خلفية الإنخفاض الملحوظ في قطاعات السياحة والصناعة والتشييد، وفي ذات الوقت وأخذاً في الإعتبار حالة عدم التيقن المتزايدة التي واجهت المستثمرين في بداية ذلك العام فقد شهدت الإستثمارات تراجعاً حاداً بنحو ٢٦% خلال الربع المنتهي في مارس ٢٠١١ مقارنة بحجم الإستثمارات خلال الربع المماثل من العام الماضي.

وبنظرة مستقبلية فمن الممكن أن تؤثر المتغيرات السياسية الحالية على قرارات الإستهلاك والإستثمار وما لذلك من إنعكاس سلبي على القطاعات الأساسية في الإقتصاد، فضلاً عن ذلك يُلاحظ حالة من الترقب بشأن مدى إمكانية التعافي الإقتصادي عالمياً نتيجة التصاعد في الأسعار العالمية للبتترول للظروف السياسية في المنطقة، وتؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة مخاطر إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مستقبلاً.

وفي ضوء ما تقدم فإن التباطؤ في نمو الإقتصاد المحلي قد يُحد من المخاطر التصاعدية المحيطة بالرؤية المستقبلية للتضخم، وفي ضوء توازنات المخاطر المحيطة بالتضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى حالة عدم التيقن في الفترة الحالية ترى لجنة السياسة النقدية أن معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري مناسبة.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد في تعديل معدلات العائد لدى البنك المركزي المصري للعمل على استقرار الأسعار في الأجل المتوسط.

دكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ المساعد- قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg